KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠ /٢٠١٨م

أ.د عقيل شاكر الشرع
الباحث وجدان سوادي عبد زيد
كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

الملخص:

هدف البحث الى ابراز أهمية الدين العام الداخلي ومدى تأثيره في مؤشرات الاستقرار المصرفي من خلال تحليل وبيان اهمية كل منهما في تحقيق استقرار القطاع المصرفي العراقي, فضلا عن قياس أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي المتمثلة بـ (كفاية رأس المال, جودة الموجودات, الربحية, مخاطر سعر الصرف, السيولة) خلال المدة (٢٠١٠ /٢٠١٨).

وتم استخدام اسلوب التحليل القياسي لغرض بيان أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي العراقي خلال مدة البحث, من خلال استخدام برنامج SPSS 23.

واستنتج الباحثان أن هناك أثرا معنويا للدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق، اذ ان الدين العام الداخلي ارتبط بعلاقة عكسية مع مؤشري الربحية ومخاطر سعر الصرف, وعلاقة طردية مع مؤشر كفاية راس المال ,جودة الموجودات والسيولة.

الكلمات المفتاحية: الدين العام الداخلي، مؤشرات الاستقرار المصرفي.

Abstract:

The aim of the research is to highlight the importance of the internal public debt and its impact on the indicators of banking stability by analyzing and clarifying the importance of each of them in achieving the stability of the Iraqi banking sector, in addition to measuring the impact of the internal

public debt on the indicators of banking stability represented by (capital adequacy, asset quality, profitability , exchange rate risks, liquidity (during the period 2010-2018) and the standard analysis method was used for the purpose of showing the impact of the internal public debt on the indicators of Iraqi banking stability during the research period, through the use of the SPSS 23 program. The researchers concluded that there is a significant effect of the internal public debt In the indicators of banking stability in Iraq, as the internal public debt was associated with an inverse relationship with the indicators of profitability and exchange rate risks, and a direct relationship with the indicator of capital adequacy, quality of assets and liquidity.

Key words: internal public debt, Banking stability indicators.

المقدمة:

يعد الدين العام الداخلي واحد من اهم مكونات السياسة المالية وتبرز أهميته من خلال اعتماد السياسة المالية على الاقتراض المباشر سواء من البنك المركزي او القطاع المصرفي كأداة للتمويل, ويتم التعرف خلال هذا البحث على أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي. يعرف الاستقرار المصرفي بانه الحالة التي يكون بها القطاع المصرفي و البنى التحتية متمثلة بالأطر القانونية و الرقابية قادرة على الصمود بوجه الازمات المحلية او العالمية (أي يمتلك السيولة الكافية) والتخفيف من حدتها و اداء وظيفته الاساسية المتمثلة بالوساطة المالية بأعلى كفاءة و الحد من انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي ومن ثم تحقيق الاستقرار

الاقتصادي، تظهر علاقة الدين الداخلي بالاستقرار المصرفي من خلال قيام الدولة باتباع سياسة مالية توسعية ، والتي ينجم عنها زيادة في حجم العجز المالي الحكومي ، مما يترتب عليه تراكم في حجم الديون الحكومية (عبد اللطيف,3:2012), وعندما تقوم الدولة بتمويل العجز من خلال الاقتراض الداخلي وقد تزيد من توسعها في الاقتراض وسيؤثر ذلك سلبا على اداء النشاط الاقتصادي بشكل عام واداء القطاع المصرفي بشكل خاص.

أهمية البحث:

١. يعد هذا البحث من الموضوعات المهمة والدراسات القليلة التي تناولت اثر الايرادات العامة في مؤشرات الاستقرار المصرفي, اذا يساهم في مساعدة المهتمين في الجانب المالي والاقتصادي في الدول النامية ومنها العراق.

٢. معرفة مدى أثر الدين العام الداخلي في تحقيق الاستقرار المصرفي.

ثانيا: مشكلة البحث:

المشكلة الرئيسة: وتضم عدة مشكلات كالآتي:

١. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر كفاية رأس المال؟

٢. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات؟

٣. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر الربحية؟

٤. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف؟

٥. هل يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر السيولة؟

ثالثا: اهداف البحث:

١. ابراز اهمية الدين العام الداخلي ومدى تأثيره في مؤشرات الاستقرار المصرفي.

٢. بيان اهمية الدين العام الداخلي والاستقرار المصرفي من خلال دراسة مؤشراته وأثرها في استقرار القطاع المصرفي.

٣. تحليل كل من الدين العام الداخلي و مؤشرات الاستقرار المصرفي المتمثلة بـ (كفاية رأس المال, جودة الموجودات, الربحية, مخاطر سعر الصرف, السيولة) خلال مدة البحث.

٤. قياس أثر الدين العام الداخلي في الاستقرار المصرفي في القطاع المصرفي العراقي خلال مدة البحث.

رابعا: فرضية البحث:

الفرضية الرئيسة: تضم عدة فرضيات وكالاتي:

١. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال.

٢. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات.

٣. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر الربحية.

٤. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف.

٥. لا يوجد أثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشر السيولة.

خامسا: حدود البحث:

الحدود الزمانية: من سنة (2010) الى سنه (2018)

الحدود المكانية: دراسة الاقتصاد العراقي متمثلا بالدين العام الداخلي والقطاع المصرفي العراقي.

المبحث الأول: الدين العام الداخلي والاستقرار المصرفي:

الفرع الاول: الدين العام الداخلي internal public debt

اولا: مفهوم الدين العام الداخلي

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

يمكن تعريف الدين العام الداخلي؛ بأنه اتفاق بين طرفين يقوم بموجبه الطرف الدائن من مؤسسات وطنية ،أفراد) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية إلى الحكومة عن طريق شرائهم حوالات الخزينة او السندات الحكومية ، لقاء تعهد بتسديد قيمة القرض وفوائده خلال مدة زمنية محددة ، و يسمى (القرض الوطني) (محمد,88:2018).

ثانيا: أهم مكونات الدين العام الداخلي

(١) حوالات الخزينة: اوراق مالية صادرة عن الخزينة، عادة على أساس الخصم، واستحقاقات لا تزيد عن سنة واحدة (W.B & IMF, 2001:412) . وكقاعدة عامة، تصدر الحوالات من الحكومات والبنوك المركزية. وبالنسبة لحكومة ما، فإن مسألة اصدار حوالات الخزينة هي وسيلة لتغطية العجز في موازنة الدولة القصيرة الأجل؛ وبالنسبة للبنك المركزي هي وسيلة للسيطرة على سيولة القطاع المصرفي . وعلاوة على ذلك، تمثل الحوالات أداة هامة للسياسة المالية الحكومية والسياسة النقدية للبنك المركزي (Hrvol'ová, 2002,:28).

(٢) سندات الخزانة (حكومية): أوراق مالية عادة ما تستحق لأكثر من سنة واحدة ، وهي صادرة عن الحكومة المركزية لأغراض تمويل النفقات العامة (W.B & IMF, 2001: 398). تقوم الحكومات بالاقتراض وذلك بإصدار سندات وبأسعار فائدة معينة وضمن شروط ومدة اطفاء، وتقوم الحكومة بذلك لتغطية النفقات التي لا تستطيع ايراداتها الاعتيادية من تغطيتها. (وهم،54:2009).

الفرع الثاني: الاستقرار المصرفي Stability Banking

اولا: مفهوم الاستقرار المصرفي: عرف بانه هدف رئيس لمنع حدوث الأزمات المالية المصرفية والحد من المخاطر الشديدة الناجمة عن المشاكل المالية والتي تحدث من وقت لآخر (Douglas,2007:72). وقد

عرفه البنك المركزي الأوربي (ECB) بأنه "صمود النظام بكل مكوناته امام الصدمات دون تعطل كبير في الوساطة المالية والتخصيص الفعال للمدخرات الى الاستثمار الإنتاجي" (Hirwa, Nasiri, 2015: 39)

ثانيا: مؤشرات الاستقرار المصرفي: من المؤشرات المستخدمة من قبل البنك المركزي العراقي لقياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي:

١- مؤشر كفاية راس المال Capital Adequacy Index

تعني كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكو وإدارة المصرف في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها المصرف وحجم رأس المال ، ومن الناحية الفنية فأن كفاية رأس المال تعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية المصرف ومن ثم نموه (السعودي,1999: 140).

ومن أهم المعايير التي تستخدم في قياس رأس المال المصرفي مايأتي:

أ- نسبة رأس المال الممتلك إلى الودائع : (رأس المال / الودائع) × ١٠٠

ب نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات : (رأس المال\ اجمالي الموجودات) × ١٠٠

٢- مؤشر جودة الموجودات Asset Quality indicators

تعد جودة الموجودات واحدة من أكثر المجالات أهمية في تحديد السلامة المالية للمصرف، وإن العامل الرئيس الذي يؤثر على الجودة الشاملة للموجودات هو جودة القروض والتي تمثل عادة غالبية موجودات المصرف والتي تحمل القدر الأكبر من المخاطر، بالتالي فان اغلب المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمصارف تنشأ من خلال التدهور في قيمة الموجودات (القروض) الذي ينشأ من التدهور في السلامة المالية للمقترضين وتدهور ربحيتهم، وان المؤشرات التي تهتم بجودة الموجودات هي القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (Core) و المخصصات الى القروض المتعثرة (Additional: (حسين,٢٠٢٠ :١٢)

ويمكن قياس جودة الموجودات وفقا على المعادلة الآتية: (خلف،2004: 109)

NPLLR = NPL x100%

إذ إن:

Non – Performing Loans to Total Loans Ratio = NPLLR

نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض.

Non – Performing Loans to Total Loans = NPL

القروض المتعثرة. Loans = L القروض.

٣- مؤشرات الربحية profitability index

تعرف بانها " قدرة اداة معينة على تحقيق العائد من استخدامها " .(Barad, 2010:108) تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة أحد المصادر الرئيسة لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرابحة وذات رأس المال الكافي ، لذلك تعرف على انها " المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل " (حماد ، ٢٠٠٥ : ٤٧٧)

مؤشرات الربحية المصرفية (الججاوي والدفاعي,٢٠١٥: ٢٠٥)

– العائد على حقوق الملكية ويمكن قياس هذا المتغير من خلال المعادلة الأتية:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة \ مجموع حقوق الملكية

– العائد على الموجودات، وتقاس هذه النسبة باستخدام المعادلة الأتية:

العائد على الموجودات= صافي الربح بعد الضريبة \ مجموع الموجودات

٤- مؤشر مخاطر سعر الصرف Exchange Rate Risk Index

إن التعبير الدقيق لمخاطر اسعار الصرف هو مدى حساسية سعر سهم الشركة مقاسة بالعملة المحلية للتغير في قيمة تلك العملة (Solnik,2000:176). فان مخاطرة سعر الصرف تعني درجة التقلب في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى أو العملة المرجعية (Shapiro, 2003: 534) .

أنواع مخاطر سعر الصرف

أ- مخاطر الصفقات وهي عبارة عن المخاطر الناجمة عن تكلفة المعاملات او الحصيلة المترتبة على المعاملات عند تقويمها بالعملة المحلية (دانيالز و فانهوز,142:2010).

ب- مخاطر التحويل: تنشأ هذه المخاطرة عندما لا يمتلك المصرف القدرة على تحويل الأموال اللازمة للجهة المقرضة بسبب ظروف محيطة بعمل المصرف, وهي مقدار التباين في قيمة الكشوفات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف (محمد,2:1998).

ج المخاطر الاقتصادية: وهي المخاطر الناجمة عن اثر التغييرات في سعر الصرف على القيمة الحالية لتدفقات الدخل في المستقبل. وتؤثر هذه المخاطر الاقتصادية على قدرة المنشاة على التنافس في سوق معينة عبر مدة زمنية ممتدة (دانيالز و فانهوز,142:2010).

٥- مؤشر السيولة Liquidity Index

ان سيولة المصرف تتمثل في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والموجودات لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتئيها أو يختارها العملاء. معنى ذلك أن لا تقل (في مقام تأمين المركز المالي للمصرف) القيمة الفعلية للموجودات عن جملة المطلوبات (العلاق،11,2001).

مؤشرات قياس السيولة: (الحسيني والدوري, ٢٠٠٠: ٩٧)

أ. نسبة الرصيد النقدي: وتستخرج وفق المعادلة الأتية:

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

نسبة الرصيد النقدي= النقد لدى البنك المركزي + النقد في الصندوق + أرصدة سائلة أخرى\ الودائع وما في حكمها

ب- نسبة الاحتياطي القانوني: وتستخرج وفق المعادلة الأتية:

نسبة الاحتياطي القانوني= النقد لدى البنك المركزي\ الودائع وما في حكمها

ج- نسبة السيولة القانونية: وتستخرج وفق المعادلة الأتية:

نسبة السيولة القانونية= النقد في الصندوق + الرصيد النقدي لدى البنك المركزي + الاستثمارات + أوراق تجارية مخصومة\ الودائع وما في حكمها (العلاق ، ٢٠٠١: ١٢٢)

د- نسبة التوظيف: وتستخرج وفق المعادلة الاتية:

نسبة التوظيف= القروض والتسليفات \ إجمالي الودائع (الدوري وعداي ،١٩٩١: ٢٠٢)

المبحث الثاني: تحليل الدين العام الداخلي ومؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)

سيتم في هذا المبحث تحليل الدين العام الداخلي ومؤشرات الاستقرار المصرفي (كفاية رأس المال, جودة الموجودات, الربحية, مخاطر سعر الصرف, السيولة), في العراق للمدة (2010-2018).

اولا: تحليل الدين الداخلي في العراق للمدة (2010-2018)

فمن خلال بيانات الجدول (1) نلاحظ بان الدين العام الداخلي قد شهد تذبذب خلال المدة (2010-2018) اذ سجل معدلات منخفضة للنصف الاول من مدة البحث للسنوات (2010-2014) اذ بلغ أدني حجم له هو في عام 2013 اذ بلغ حجم الدين العام الداخلي (9180806) مليون دينار.

جدول (5) الدين العام الداخلي في العراق ومعدل النمو ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2010-2018) (مليون دينار)

السنوات	الدين العام الداخلي

2010	9,180,806
2011	7,446,859
2012	6,547,519
2013	4,255,594
2014	9,520,019
2015	32,142,805
2016	47,362,251
2017	47,678,796
2018	41,822,918

المصدر :- البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث النشرات الاحصائية للأعوام (2010-2018), علما ان الدين الداخلي لعام 2009 بلغ (8,434,049)

ثم شهد ارتفاعا كبيرا في النصف الثاني منها للسنوات (2015-2018), في حين نلاحظ من الجدول (1) ان الدين العام الداخلي قد سجل ارتفاعا كبيرا في النصف الثاني من مدة البحث للسنوات (2014-2018), وكان اعلى حجم للدين العام الداخلي خلال المدة (2014-2018)هو في عام 2017 اذ بلغ حجم الدين العام الداخلي لهذا العام (47,678,796) مليون دينار.

ثانيا: تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018)

١- تحليل كفاية رأس المال في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

يتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة مجموع رأس المال الى مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر. ومن خلال مراجعة الجدول (2) نلاحظ بأن نسبة كفاية رأس المال لدى المصارف شهدت نسب متفاوتة بين ارتفاع وانخفاض طوال مدة البحث إلا أنها شهدت أعلى معدل نسبة ارتفاع لها في عام (2018) بمقدار

(285%), أما أقل نسبة من هذا المؤشر فكانت في عام (2011) بمقدار (89%) اذ انه كلما ارتفعت نسب كفاية رأس المال قلت احتمالية العسر المالي وترتفع تبعا لذلك درجة ملائته المالية، والعكس صحيح.

ثانيا: تحيل جودة الموجودات في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

يتم احتساب مؤشر جودة الموجودات بواسطة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض والسلف. بالاستناد الى الجدول (2) نلاحظ بأن جودة الموجودات لسنة 2018 حلت بالمرتبة الأولى اذ سجلت أعلى نسبة لها من تلك النسب وهي بمقدار (15.7%) , أما أقل نسبة من هذا المؤشر فكان في عام 2012 وهو بمقدار (2.2%) اذ ان اي ارتفاع في مؤشر جودة الموجودات هو نتيجة لارتفاع نسبة القروض المتعثرة إلى كل من اجمالي القروض والسلف ، والعكس صحيح., اما بقية السنوات فكانت متذبذبة من سنة إلى أخرى فترتفع تارة وتنخفض تارة اخرى.

ثالثا: تحيل مؤشر الربحية في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010-2018)

سوف يتم الاعتماد في هذا المؤشر على نسبتين لقياس ربحية القطاع المصرفي العراقي وهي نسبة العائد على الموجودات ونسبة العائد على حق الملكية وكالاتي:

أ) معدل العائد على الموجودات: يقيس هذا المؤشر مدى نجاح المصرف في استثمار موجوداته وقدرته على توجيها نحو فرص استثمارية مربحة (الربيعي, 2013: 20)). علما بان النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك المركزي العراقي (5 .0%) (الزبيدي،2015: 141). بالاستناد إلى الجدول (2) نلاحظ بأن معدل العائد على الموجودات في عام 2010 شهد ادنى نسبة خلال مدة البحث بلغت (0.21%) وهذا يعكس سياسة استثمارية منخفضة الكفاءة .

ب) معدل العائد على حقوق الملكية: يوضح هذا المؤشر مدى قدرة المصارف على تحقيق العوائد نتيجة استخدام اموال المساهمين لغرض تعظيم ثروتهم، علما بان النسبة المعيارية للأرباح المحددة من قبل البنك

المركزي العراقي (5 .0%) (الزبيدي،2015: 141). بالاستناد إلى الجدول (2) نلاحظ بأن معدل العائد على حقوق الملكية لسنة 2017 حل بالمرتبة الأولى حيث سجل أعلى نسبة بمقدار (29.26%) , اما اقل نسبة له فكانت في عام 2018 وهي بمقدار (4.39%).

رابعا: تحليل مخاطر سعر الصرف في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010–2018)

تقاس مخاطر سعر الصرف بواسطة مؤشر القيمة المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الأجنبية الى رأس المال، بالاستناد إلى الجدول (2) يتضح أن مؤشر مخاطر سعر الصرف شهد أعلى نسبة في عام 2010 إذ بلغ (169.30%) اذ تعد نسبة عالية و عرضة لمخاطر تقلبات سعر الصرف و من ثم تضع هذه المخاطر تأثيرها على القطاع المصرفي في العراق بارتفاع الخسائر و من ثم انخفاض السيولة ومن ثم تؤثر في متانة القطاع المصرفي، وادنى نسبة كانت في عام 2017 يعود الى التزام المصارف بتعليمات البنك المركزي الى زيادة راس المال الى (250) مليار دينار كحد أدنى وهذا الإجراء يدعم مستويات الاستقرار المصرفي.

خامسا: تحليل مؤشر السيولة في القطاع المصرفي العراقي للمدة (2010–2018)

ان النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي للسيولة هي (30%) (البنك المركزي الاستقرار المالي,31:2016). ومن خلال مراجعة الجدول (2) نلاحظ بأن مؤشر السيولة لسنة 2017 حلت بالمرتبة الأولى حيث سجلت أعلى نسبة لها بمقدار (72%) , اما اقل نسبة فكانت في عام 2010 بمقدار (25%) وهي ادنى من النسبة التي حددها البنك المركزي والبالغة (30%).أما بقية السنوات فقد تراوحت بين الارتفاع والانخفاض تارة والاستقرار تارة اخرى.

جدول (2) مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010–2018) (مليون دينار، نسبة مئوية)

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

	اولا : كفاية راس المال %	ثانيا : جودة الاصول	ثالثا الربحية		رابعا مخاطر سعر الصرف				خامسا : السيولة
السنوات	نسبة كفاية راس المال *	نسبة القروض المتعثره الى اجمالي القروض % **	معدل العائد على الموجودات **	معدل العائد على حقوق الملكية **	المطلوبات الاجنبية مليون دينار *	الموجودات الاجنبية مليون دينار *	راس المال الممتلكات والاحتياطيات مليون دينار *	القيمه المطلقة لنسبة صافي التعامل بالعملة الاجنبية الى راس المال ***	نسبة السيولة % *
2010	130	2.8	0.21	26.77	1762523	12693755	6456665	169.3	25
2011	89	3	0.59	21	1898190	11537795	9338772	103.22	51

56	96.77	14379095	15491204	1575655	26.95	0.83	2.2	138	2012
68	105.12	19497202	22139272	1642248	21.48	0.79	8.1	205	2013
68	130.52	19732212	27323928	1568645	13.52	0.54	8.4	122	2014
69	74.7	20080809	15952767	951158	10.2	0.46	10.16	105	2015
68	49.16	22878155	12144096	895180	9.57	0.51	10.93	128	2016
72	36.9	29882347	11902000	874005	9.26	1.19	14.02	181	2017
214	68.38	22014411	16132099	1257700	4.39	0.5	15.7	285	2018

* البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات احصائية للسنوات (2010-2018)

** وزارة التخطيط، مديرية الحسابات القومية، مؤشرات الانذار المبكر للسنوات

*** من عمل الباحث بالاستناد الى الصيغة $= \frac{|\text{المطلوبات الاجنبية} - \text{الموجودات الاجنبية}|}{\text{راس المال}} \times ١٠٠$ بالاستناد الى المصدر (Central Bank of the Republic of Turkey, Financial Stability Report, august 2005, volume 1, 2005: p 132.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

المبحث الثالث: أثر الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2018-2010)

في هذا المبحث سوف يتم تناول التحليل الإحصائي للبحث ويتضمن اختبار الدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2010-2018).

H0 : لا يوجد أثر لدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي للمدة (2010-2018).

H1: يوجد أثر للدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي للمدة (2010-2018).

إذا تم الحصول على النتائج الآتية:

جدول (٣) ارتباط الدين العام الداخلي مع متغيرات الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2018

المتغيرات						
			كفاية راس المال	جودة الموجودات	الربحية	مخاطر سعر الصرف	السيولة
الدين العام الداخلي		r	%34.7	%83.6	%82.5	%79.3	%48.7
		R^2	%12	%69.9	%68	62.9	%23.7
		β	1.125	2.174	-3.622	-1.732	1.376
		tالمحسوبة	2.155	8.882	-8.500	-7.593	3.250
		F	4.644	78.894	72.244	57.653	10.559
		Sig	%3.8	0.000	0.000	0.000	%0.3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي

اولا: أثر الدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (12%) , وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (34.7%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي ضعيف. بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) للدين العام الداخلي (1.125) وقيمة اختبار T لها بلغت (2.155) , و قيمة Sig تساوي (3.8%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (كفاية راس المال) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي في مؤشر كفاية راس المال خلال مدة البحث (2010–2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الاولى (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر كفاية راس المال ".

ثانيا: أثر الدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (69.7%) , وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (83.5%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي. بلغت قيمة معلمة الانحدار(β) للدين العام الداخلي (2.174) وقيمة اختبار t لها بلغت (8.882), وقيمة Sig تساوي (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (جودة الموجودات) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي في مؤشر جودة الموجودات خلال مدة البحث (2010–2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الثانية (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية الدين العام الداخلي في مؤشر جودة الموجودات ".

ثالثا: أثر الدين العام الداخلي في مؤشر الربحية

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (68%) , وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (82.5%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي. بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (2.864) وقيمة اختبار t لها بلغت (0.524%), وقيمة Sig تساوي (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (الربحية) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي سلبي في مؤشر الربحية خلال مدة البحث (2010–2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة الثالثة (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر الربحية ".

رابعا: أثر الدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (62.9%) , وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (79.3%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي قوي. بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام الداخلي (1.732–) وقيمة اختبار t لها بلغت (7.593–), وقيمة Sig تساوي (0.000) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (مؤشر مخاطر سعر الصرف) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي سالب في مؤشر مخاطر سعر الصرف خلال مدة البحث (2010–2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1) التي تنص " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر مخاطر سعر الصرف ".

خامسا: أثر الدين العام الداخلي في مؤشر السيولة

بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (23.7%) , وان قوة الارتباط (r) كانت بقيمة (48.7%) وهذا يعني أن الارتباط بين المتغير المستقل والتابع ارتباط طردي متوسط. بلغت قيمة معلمة الانحدار (β) للدين العام

ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq

الداخلي (1.363) وقيمة اختبار t لها بلغت (1.459%), وقيمة Sig تساوي (0.3%) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير المستقل (الدين العام الداخلي) والمتغير التابع (مؤشر السيولة) ومنها نستنتج أن الدين العام الداخلي له تأثير معنوي في مؤشر السيولة خلال مدة البحث (2010–2018) وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية (H0) وقبول الفرضية الفرعية البديلة الخامسة (H1) التي تنص" يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للدين العام الداخلي في مؤشر السيولة

الاستنتاجات:

١– من خلال دراسة مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق، يتضح أن القطاع المصرفي قد التزم ببعض النسب المحددة من قبل البنك المركزي العرقي وهذا مؤشر ايجابي نحو تجنب الأزمات المالية، و في جانب اخر يظهر عدم تمسكها بهذه النسب فيما يخص مؤشر جودة الموجودات للأعوام (2013–2018), نسبة السيولة لعام 2010, مؤشر الربحية المتمثل بالعائد على الموجودات لعام (2010, 2015, 2017), و هذا يعتبر مؤشر سلبي على الاستقرار المصرفي.

٢– توصل البحث في الجانب القياسي الى وجود اثر معنوي للدين العام الداخلي في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق (كفاية راس المال, جودة الموجودات, الربحية, مخاطر سعر الصرف, السيولة) اذ ان الدين العام الداخلي ارتبط بعلاقة عكسية مع مؤشر الربحية ومخاطر سعر الصرف اذ كلما ازداد الدين العام الداخلي فذلك يؤثر سلبا على هذه المؤشرات, وعلاقة طردية مع مؤشر كفاية راس المال ,جودة الموجودات والسيولة.

٣– ظهرت العلاقة طردية بين الدين العام الداخلي ومؤشري (كفاية راس المال والسيولة) وذلك بسبب تطبيق البنك المركزي العراقي لعدد من مؤشرات الحيطة الكلية منها نسبة LCR, NSFR وفقاً لمتطلبات بازل 3

منذ عام 2017 ، والتي تحد من مخاطر السيولة في الآجلين القصير والمتوسط، علماً أن معظم المصارف ملتزمة بالنسب المعيارية للسيولة وكفاية رأس المال.

التوصيات

١- الالتزام الكامل من قبل ادارة السياسة المالية لحصر استخدام اي اقتراض او عجز اضافي بإتجاه الموازنة الاستثمارية، كما ان على السياسة المالية تعزيز قدراتها في إدارة الدين العام الداخلي بشكل يأخذ بالحسبان الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي والاقتصادي في العراق. ٢- ضرورة العمل على رفع قدرات وكفاءات قوة العمل في المصارف بشكل يمكنها من استيعاب وإدارة متطلبات الرقابة المصرفية واستغلال التقنيات ونظم المعلومات الحديثة, كذلك وضع انظمة أكثر تطوراً لتقييم الاداء المالي للقطاع المصرفي لإعطاء الوضعية الحقيقية للمصرف.

٣- ضرورة استحداث نظم مصرفية داعمة للعملية التنموية التي يستلزمها التطور الاقتصادي من اجل النهوض بواقع النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتوازنة مع كمية السيولة المحلية للمجتمع.

٤- التركيز على تضمين التنبؤات المستقبلية لمتغيرات الاستقرار المصرفي في تقارير البنك المركزي العراقي، فضلاً عن المراجعة الدورية لطرق احتساب المؤشرات المستحدثة لقياس الاستقرار المصرفي واختيار الأنسب منها لحالة الاقتصاد العراقي.

المراجع:

١. البنك المركزي العراقي،" الاستقرار المالي لعام ٢٠١٤", المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،2016.

٢. الججاوي، طلال محمد علي، الدفاعي، مصطفى سلام، " التقييم المحاسبي للمصارف الإسلامية"، ط١، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٥.

٣. حسين, خالد حسين " مؤشرات السلامة المالية في العراق للدة ٢٠١٥-٢٠١٩" البنك المركزي العراقي, دائرة الاحصاء والابحاث , ٢٠٢٠.

٤. الحسيني ، فلاح حسن عداي ، الدوري ، مؤيد عبد الرحمن عبد الله ." ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر " ، عمان ، دار وائل للنشر ، ٢٠٠٠.

٥. حماد ، طارق عبد العال "(حوكمة الشركات – المفاهيم والمبادئ والتجارب – تطبيقات الحوكمة في المصارف)" الدار الجامعية ، 2005.

٦. خلف, فليح حسن "العلاقات الاقتصادية الدولية" مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان، ٢٠٠٤.

٧. دانيالز ، جوزيف و فانهوز ، ديفيد ، : " اقتصاديات النقود والتمويل الدولي " ، ترجمة محمود حسن حسني دار المريخ النشر ، الرياض ، ٢٠١٠.

٨. الدوري ، مؤيد عبد الرحمن ,عداي ، فلاح حسن ، " تحليل السياسة المالية للمصارف التجارية ، دراسة مقارنة " ، الجامعة المستنصرية ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، ١٩٩١.

٩. الربيعي, حاكم محسن؛ راضي,حمد عبد الحسين ، "حوكمة البنوك و اثرها في الأداء و المخاطرة"، ط١، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، ٢٠١٣.

١٠. الزبيدي, فرح علي توفيق ، "المعايير الدولية للأشراف و الرقابة المصرفية و أثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٥.

١١. السعودي ، جميل الزايدانين ، "أساسيات في الجهاز المالي – المنظور المالي" دار وائل للطباعة والنشر ، ١٩٩٩.

١٢. العلاق، بشير عباس "إدارة المصارف – مدخل وظيفي" عمان، الأردن, ٢٠٠١ .

١٣. محمد, عبد الباسط وفاء "المخاطر الناشئة عن تقلبات الأسعار في سوق الصرف الأجنبي"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨.

١٤. محمد، عمر هشام؛ العبيدي، ميسون علي حسين ،"اتجاهات الدين الداخلي في العراق والمسار المستقبلي المطلوب." مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ١٤.٦٢ (٢٠١٨).

١٥. وهم، بدر غيلان، "السوق النقدية والمالية في العراق"، بغداد،٢٠٠٩.

16. Barad, Mahesh M. “A study of liquidity management of Indian steel industry”. Diss. Saurashtra University, 2010

17. DOUGLAS W. ARNER," Financial Stability, Economic Growth, and the Role of Law", Cambridge University Press, New York,2007.

18. Hirwa Amatus, Nasiri Alirez, "FINANCIAL INCLUSION AND FINANCIAL STABILITY IN SUB-SAHARAN AFRICA", The International Journal of Social Sciences, Vol.36, No.1.2015

19. Hrvoľová, Božena ''TREASURY BILLS AND THEIR VALUATION'' Volume X, 5/2002 , Published :https:// www. nbs.sk/_img/ Documents/ BIATEC/BIA05_02/28_30.pdf,2002.

20. Shapiro , Alan , "MULTINATIONAL FINANCIAL MANAGEMENT", 7th Ed , John Willy ,sons, Inc ,2003.

21. Solnik, Bruno , "International Investments",4.ed.,Reading : Addison – Wesley, 2000.

22. WB & IMF ''Developing Government Bond Markets'' The World Bank, Washington, D.C. 20433, USA & International Monetary Fund, Washington, D.C. 20431, 2001.

KUFA STUDIES CENTER JOURNAL
UNIVERSITY OF KUFA
مجلة مركز دراسات الكوفة - جامعة الكوفة
KSCJ OPEN ACCESS
ISSN (P) : 1993-7016
ISSN (E) : 2708-728X
www.journal.uokufa.edu.iq